كان على وشك الانهيار قبل انتخاب هادي

إنقاذ الاقتصاد الوطني

قبل تولي الرئيس هادي قيادة اليمن كان الاقتصاد على حافة الانهيار، كان التضخم في أعلى مستوياته والاحتياطي من النقد الأجنبي يتراجع بشكل كبير، ورؤوس الأموال تتدفق نحو الخارج، فيما الايرادات كادت لا تغطي النفقات الضرورية للدولة والريال كان مرشحاً لمزيد من التدهور.

كتب/
علي البشيري

لقد مثل انتخاب الرئيس هادي في الـ 21من فبراير 2011 م ضمانة كبيرة لوقف الانهيار الاقتصادي، وقوة دافعة لاستقراره خلال العام المنصرم 2012م، فبعد التدهور المخيف لكثير من المؤشرات الاقتصادية والتي كانت تنبئ بانهياره، توقف النزيف الاقتصادي وعادت العجلة تبدأ الدوران للأمام رغم التعقيدات السياسية والاختلالات الأمنية.

نمو

وبحسب أحدث تقرير حكومي فقد تحول معدل النمو السالب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 15,3 ٪ عام 2011م إلى معدل نمو متوقع موجب بنحو 3,5٪ عام2012 م، وذلك جراء النمو المتوقع أن تحققه القطاعات غير النفطية وهو 4,5 ٪، فيما يظل قطاع النفط والغاز محققاً لمعدل سالب بنحو 8,2 ٪ نتيجة تراجع الناتج لقطاع استخراج النفط بنحو 1,4 ٪.

تراجع التضخم

رغم الارتفاع الكبير للتضخم خلال عام2011م وتأثيراته الكبيرة على الدخل والسياسات الاقتصادية إلا أن معدل التضخم لأسعار المستهلك انخفض من(19,3٪ عام2011 م و 12,6٪ عام 2010م إلى ما يقارب7 ٪عام2012 م.

انخفاض العجز

شهد عجز الموازنة العامة للدولة انخفاضاً كبيراً خلال عام2012 م وبنسبة تقدر بـ 34٪حسب التنفيذ الفعلي للموازنة العامة العام الماضي مقارنة بالعام2011 م. وبانخفاض عن ربط عام2012م بنحو 61 ٪، وهذا يعني المحافظة على العجز قريباً من الحدود الآمنة له عند 3,6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لنفس العام.

> نمو الاقتصاد وارتفاع الاصول الخارجية وتراجع التضخم وعجز الموازنة

نمو المصارف

كما شهد القطاع المصرفي نمواً قياسياً خلال عام2012 م حيث ارتفع رصيد صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي من6,451 مليون دولار في ديسمبر2011 م إلى نحو6,997 مليون دولار نهاية سبتمبر2012 م بنسبة زيادة 8,5 ٪، مما يساهم في رفع قدرة الجهاز المصرفي على تمويل الواردات،وهذا ما يساعد على استقرار سعر صرف الريال أمام الدولار.

تحديات

وبالرغم من التحسن الذي طرأ في بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أنه ما يزال هناك بعض المؤشرات السلبية مثل تراجع الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة والفقر.الأمر الذي يستوجب على الرئيس هادي وحكومة الوفاق الوطني التركيز على الاقتصاد ومحاولة إنعاشه لتحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع.

توفر الغاز المنزلي للرئيس هادي يبشر اليمنيين: 500 بئر غازية مقفلة جاهزة للاستثمار

إعداد/
أحمد الطيار

مع بدء قيادة الرئيس عبدربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، لعملية السياسية في اليمن وفقا للمبادرة الخليجية تنفس المواطنون الصعداء حيال معاناة قضوها شهورا في السعي نحو توفير أسطوانات الغاز لإعداد طعامهم اليومي، فمنذ اليوم الأول لتوليه المسؤولية كان همه الأول رفع المعاناة عن كاهل المواطنين والتي تمحورت في قيام الحكومات السابقة بتسهيل عمليات التلاعب بها من محورين الأول الاختفاء من الأسواق والثاني رفع أسعارها بنسبة 100٪خلال عامين.

فلم يستوف اليمنيون حظهم مع اسطوانة الغاز مطلقا خلال الأعوام الماضية إذ بدت تلك الاسطوانة صعبة المراس بين مطرقتين هما أسعارها المرتفعة وانعدامها تماماً في السوق وهذا بفضل السياسات الحكومية المهملة لاحتياجات المواطنين في عهد النظام السابق.

فمع نهاية العام2009 م كانت أسطوانة الغاز المنزلي في اليمن قد بدأت تدخل منعطفا سياسياً خطيرا إذ بدأت الحكومة آنذاك في محاولات الهروب من واجبها في توفير هذه السلعة بالأسعار المناسبة وبدأت في محاولات عدة رفع سعرها مستغلة حاجة الأسر اليومية لهذه السلعة اليومية الهامة ومتذرعة بارتفاع تكاليف الدعم الممنوحة لهذه السلعة وهكذا بدأ النقص يدب في الأسواق.

ومع انطلاق العام2010 م كانت شحة اسطوانات الغاز المنزلي قد بلغت ذروتها في المعارض الحكومية ومن هنا بدأ الفساد لعمليات البيع الحكومية لهذه السلعة حين تم توفير الاسطوانات لبائعي السوق السوداء وهم من يعرفون (العربيات) ومنعها عن المعارض الرسمية فكانت الطوابير قد برزت بقوة في الشارع بحثا عن اسطوانات الغاز.

في يناير2011 م كانت أسطوانات الغاز قد تضاعف سعرها فقد رفعت الحكومة السعر من 500 ريال إلى800 ريال وكانت تلك جرعة مبسطة كمقال عنها وزير النفط والمعادن بأنها غير مجدية للحكومة فقام برفعها هو إلى 1100ريال في مارس من نفس العام.

ومع اشتداد عضلة الثورة الشبابية الشعبية بداية العام2011 م تحولت اسطوانة الغاز المنزلي من سلعة لإعداد الطعام للأسر اليمنية إلى سلاح يستخدمه المتنفذون لتعزيز مواقفهم السياسية وهكذا باتت معاناة الناس في تزايد، فقد انعدمت تماما من المعارض الرسمية وباتت سلعة رائجة يدير تسويقها تجار السوق السوداء وهكذا بلغ سعرها 3500 ريال في العاصمة صنعاء واكثر من ذلك بكثير في باقي المدن اليمنية ومع ذلك ظلت مختفية طيلة التسعة شهور اللاحقة.

انفراج

{ وضع الرئيس عبدربه منصور هادي قضية توفير اسطوانات الغاز للمواطنين نصب عينيه كقضية ذات أولوية قصوى وهكذا تم التوجيه لشركة الغاز بالعمل فورا وإمداد السوق بالاحتياجات اللازمة كما تم التوجيه لشركة الغاز المسال بضرارة توفير احتياجات السوق المحلي من الغاز المنزلي فتم في الأشهر الأخيرة من العام 2011م توفير كميات كبيرة للسوق وتدخل القطاع الخاص لتوفير اسطوانات الغاز المنزلي لينخفض سعره إلى 2500 ريال.

ومع مطلع العام2012 م وعقب الانتخابات الرئاسية انخفضت الأسعار إلى 1500 ريال للأسطوانة وتلاشت إلى حد كبير أزمة انعدام اسطوانة الغاز في اليمن.

المشتقات النفطية..أزمة وانتهت!

عبدالله الخولاني

المعاناة التي عاشها اليمنيون مع المشتقات النفطية قبل عام من الآن قصص اقرب إلى الخيال ولكنها في الواقع عاش تفاصيلها المواطن البسيط والمزارع والتاجر والسائق والصياد, أيام وليال كانت تقضى في طوابير الانتظار" التي تتجاوز مدى العين أمام محطات البترول والأدهى والأمر حوادث اطلاق النار والضحايا الذين سقطوا في سبيل الفوز بـ 20لتراً من مادتي البترول والديزل ولكنها غمة انقشعت من فوق صدور اليمنيين يوم 21 فبراير.

كابوس مزعج اسمه (بترول-ديزل-غاز) عاش معه المواطن اليمني أكثر من عام وهو يصرخ ويتوجع من وطأة ما لحق به من ألم وخسائر فادحة نتيجة ما لحق به من الثالوث المرعب الذي كاد يقضي على الحياة.

معاناة

يتذكر محمد المتوكل ونحن معه قبل عام كيف كانت شوارع العاصمة صنعاء شبه خالية إلا ما ندر وكيف كان الموظفون يعانون الأمرين وهم يكابدون ويجاهدون من أجل الوصول إلى مقر أعمالهم وكيف كانت علامات البؤس والحزن ترسم على وجوه طلاب الجامعات وهم عاجزون عن دفع تكلفة المواصلات التي وصلت لأرقام فلكية يعجز أمامها ميسورو الحال فما بالك بشريحة لازالت تعتمد على أسرتها لتدبير مصروف تعليمها.

المزارع

أما الكلام عن المزارع اليمني فهو حديث ذو شجون يكشف جسامة الأضرار التي لحقت بالمزارع وأراضيهم التي تصحرت وآبارهم التي جفت ومحاصيلهم التي تلفت وهي تنتظر من ينقلها للأسواق حقائق كما يرويها -الحاج عبدالله عبيد احد مزارعي مديرية بني حشيش -بل ويذهب ابعد من ذلك في رواية ماحدث ففي بعض الأيام وصلت القلوب الحناجر ووصل الأمر إلى أن الماشية كانت تموت من شدة العطش لتوقف المضحات عن ضخ المياه حقائق تعبر عن نفسها.

ويضيف عبيد: المزارعون كانوا اكثر ضررا من غيرهم فكانت بعض المحاصيل الزراعية لا تغطي ثمن الديزل فما بالنا بالتكاليف الأخرى.

الوايتات

الوايتات وقصتها احد مشاهد أزمة المشتقات النفطية التي القت بظلالها السلبية على حياة الموطن بل وكدرت عيشه حيث وصل سعر وايت الماء إلى خمسة أضعاف وتعدى حاجز 15 ألف ريال كسابقة كارثية لم يشهدها المجتمع اليمني من قبل ويقول سليم الهيش - الكلام ابعد من أن يوصف حالة الأسر مع معاناة المياه وأسعار الوايتات التي عجز أمامها حتى ميسوري الدخل.

> إنعدام الديزل والبترول كبد القطاعات الانتاجية اضراراً فادحة

رجال المال عاجزون

رجال المال والأعمال كان لهم نصيب من كعكة المشتقات النفطية التي أغلقت مصانعهم وشردت عمالهم وكدست بضائعهم في المخازن حتى تلفت ولهذا اصبح اليمنيون شركاء في المعاناة حتى من كان يعتقد أن أمواله ستكون له حصنا منيعا أمام أي أزمات ولكن الواقع اثبت غير ذلك فحتى المال عجز عن توفير البنزين أوالديزل في بعض الأحيان فكانت اسعاره خيالية بل وكانت مواد مغشوشة ضررها أكثر من نفعها وهو ما تؤكده ورش تصليح السيارات والمركبات التي لقيت رواجا نتيجة للبترول المغشوش.

قوة الدولة ضرورة لمستقبل الاقتصاد

محمد راجح

قدم الرئيس عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية في حفل التنصيب بالبرلمان في 21من فبراير من العام الماضي رؤية حديثة لاعادة بناء لاعادة بناء الاقتصاد على اسس واقعية وعلمية.

وتتضمن الرؤية التي قدمها رئيس الجمهورية الاستفادة القصوى مما يقدمه الأشقاء والأصدقاء والاستغلال الأمثل لمقدرات اليمن المختلفة وتبني حل المشاكل المعيقة للتنمية لتجاوز الإنهاك الذي ألحقته به الأزمة الماضية بما يعد أحياء الطبقة المتوسطة باعتبارها الأساس لأي بلد.

ويعلم الجميع ان قوة واستقرار أي بلد مرهون بمدى تماسكه الاجتماعي و التقائه حول مشروع وطني كبير تصغر أمامه المشاريع الذاتية والطموحات الصغيرة الامر الذي يمكن ان يضع التنمية هي محور الارتكاز الاساسي في العمل والبناء والنهوض الاقتصادي

رئيس الجمهورية اعاد التأكيد على ذلك في القمة الاقتصادية العربية التي عقدت الشهر الماضي بالرياض وعبر عن المخاضات الصعبة التي مرت بها اليمن وكان لها أثر كبير على النشاط الاقتصادي الذي توقف تماما في العام قبل الماضي، ولكن البلاد استطاعت مواجهة تلك المرحلة الصعبة والدقيقة وتقديم تجربة فريدة تجلت فيها الحكمة اليمانية وسارت خيارات الشعب في اتجاه التغيير والإصلاح بصورة سلمية وحضارية، حيث جرى الانتقال السلمي للسلطة لأول مرة في تاريخ اليمن، وقد كان للأشقاء والأصدقاء الفضل في الدفع باتجاه طريق التسوية السياسية وتبني المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي كانت بمثابة طوق النجاة الذي أنقذ اليمن من شبح الحرب الأهلية الطاحنة التي كانت مقدماتها ونذرها تلوح في الأفق.

خيارات

يبرز تقرير دولي صدر حديثاً بعض الخيارات القاسية التي على اليمن القيام بها للاعتماد على الدولة نفسها وليس على المساعدات الخارجية على الرغم من امكانية ان تلعب هذه الدول دورا هاما في المساعدة على تحقيق الاستقرار على المدى القصير.

وتأتي على رأس هذه الخيارات التنمية المؤسسية إذ يجب ان تعتمد التنمية على المدى الطويل على قيام دولة يمنية قوية لتقوم بتعزيز القوة العاملة المحلية وبناء بيئة استثمارية صحية وتعزيز القطاع الخاص وفرض الضرائب على المواطنين لتمويل نفقات الدولة وادارة الموارد بشكل افضل.

ويؤكد التقرير ان وجود دولة قادرة وشرعية امر ضروري لمستقبل اليمن الاقتصادي وهو اكثر ضرورة من توفر الموارد الطبيعية.

وتعاني اليمن من ازمتين اقتصاديتين مترابطتين ، انهيار البنية الاقتصادية على المدى القصير ومرحلة انتقالية على المدى الطويل للتخلص من الاعتماد على صادرات النفط ، بالاضافة لاستخدام الاقتصاد كسلاح في المعارك السياسية التي لاتزال تتوالى فصولها في البلاد مثل تدمير خطوط النفط بهدف عرقلة صادراته ونقص الوقود المترافق مع الهجمات المتواصلة على الكهرباء.

ولا يمكن بحسب خبراء للمخاطر العالية والمعارك السياسية التي لا تعرف حدودا ولا قيودا أن تسفر عن نتائج ضارة ولاسيما بالاقتصاد وهذه بالتحديد تشكل الازمة قصيرة المدى التي سيناط بالحكومة الانتقالية حلها على الفور.

كما يمكن أن يلعب الداعمون الدوليون للحكومة المؤقتة دورا فاعلا جدا في المساعدة على اعادة بناء البنية الاساسية التي تدفع الناس الى استخدام الاصول الاقتصادية كورقة مساومة في الالعاب السياسية.

ويرى خبراء ضرورة توسيع نطاق شرعية وقدرة الدولة اليمنية اكثر في داخل البلاد إذا كان للحكومة أن تحظى بالتعاون في جهودها الرامية الى بناء اقتصاد ما بعد النفط والغاز.

التيار الكهربائي..استقرار لا يخلو من المنغصات!!

استطلاع /
منصور شايع

تمكنت الدولة خلال الفترة الأخيرة توفير خدمة التيار الكهربائي من خلال تأمين خطوط نقل الطاقة الكهربائية من محطة مارب الغازية إلى الشبكة الوطنية المتصلة بمختلف المحافظات، كما تم تزويد عدد من المحافظات باحتياجاتها من الطاقة الكهربائية، الدائمة والمؤقتة، وبالتالي شهدت هذه الخدمة استقراراً نسبياً خلال العام الماضي مقارنة بالعام السابق والتي وصلت الى درجة الانهيار وخلقت تذمرا واستهجانا واسعا في أوساط المجتمع.

وتشير البيانات الأمنية إلى أن عدد جرائم الاعتداء على خطوط نقل الطاقة الكهربائية انخفضت خلال العام الماضي2012 م بحوالي23 جريمة اعتداء عما كان في العام السابق2011 م أي بمعدل تراجع بنسبة 22.7 ٪، كما ضبطت الأجهزة الأمنية 23 جريمة من إجمالي الجرائم المسجلة خلال الفترة نفسها والبالغة 78 جريمة تخريب في خطوط نقل الكهرباء، فيما بلغ عدد المتهمين بارتكاب تلك الجرائم 120 متهما ضبط منهم 37 متهماً وبنسبة ضبط بلغت 30.83٪ أما عدد المجني عليهم في تلك الجرائم فقد بلغ70 شخصا، مما يعد تقدما كبيرا في الجانب الامني وفي سبيل حماية هذه الخدمة الاساسية في حياة المواطن اليمني.

عودة التيار

وعبر معظم من استطلعنا آراءهم عن الرضا بما وصل اليه الاستقرار في خدمة التيار الكهربائي خلال العام المنصرم مقارنة بالعام السابق وبحسب الأخ / عبدالرحمن الشرعبي صاحب ورشة لحام فإنه بعد الانتخابات الرئاسية التي اجريت العام الماضي وتشكيل حكومة الوفاق الوطني استقرت خدمة التيار الكهربائي بصورة جيدا مقارنة بالعام السابق حيث تكبدنا خلاله خسائر كبيرة جراء الانقطاع المتواصل والمتكرر للكهرباء، خاصة وأننا غير قادرين على شراء مولد كبير قادر على تشغيل الآلات والمكائن في الورشة.

ويوافقه في الرأي الأخ / مهدي البيضاني يملك محلاً للألمونيوم.. مضيفا أنه كان يعمل لديه قبل عام2011 م ستة عمال في الورشة تم تسريحهم بسبب انقطاع الكهرباء وتوقف العمل .. ولكن الحمد لله ومنذ حوالي تسعة شهور بدأ العمل يعود تدريجيا في الورشة بعد أن فقدنا الكثير من زبائننا، ونتمنى استمرار وصول الكهرباء بدون انقطاع خاصة وأن عملنا مرتبط بتوفر الطاقة الكهربائية.

وبحسب التقارير والتصريحات الصادرة عن مؤسسة الكهرباء فإن الخسائر التي تكبدتها المؤسسة جراء الاعتداءات المستمرة على خطوط نقل الطاقة الكهربائية تجاوزت الـ 33 مليار ريال تشمل تكاليف قطع الغيار و الإصلاحات والطاقة المنقطعة.